تقرير المخدرات العالمى 2020*

عرض كتاب

رنا حمدى**

يصدر تقرير المخدرات العالمى عن مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، وهو جهة تابعة لهيئة الأمم المتحدة، ويعتبر رائدًا عالميًّا فى مجال مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة الدولية، علاوة على كونه مسئولًا عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الرئيسى لمكافحة الإرهاب، وقد تأسس عام 1997، ويقع مقره فى فيينا. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة لتحسين إجراءات منع الجريمة والمساعدة على إصلاح العدالة الجنائية بغية تعزيز سيادة القانون وتطوير نظم مستقرة ومستدامة للعدالة الجنائية ومكافحة الأخطار المتنامية الناجمة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد، كما يعمل لتوعية الناس فى العالم بمخاطر تعاطى المخدرات ولتعزيز العمل على الصعيد الدولى لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروع والاتجار بها والجريمة المتصلة بالمخدرات. واستهل لتحقيق ذلك مجموعة مبادرات شملت البدائل فى مجال زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة، ورصد المحاصيل غير المشروعة وتنفيذ مشاريع مكافحة غسل الأموال.

ويعد التقرير العالمى للمخدرات هو إصدار سنوى يقدم تقييمًا شاملًا عن مشكلات المخدرات العالمية، ويوفر معلومات مفصّلة عن وضع تجارة المخدرات غير المشروعة. ويوفر تقييمًا ومعلومات عن التوجهات الجديدة المتّبعة فى إنتاج ونقل

---

* United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), 2020, World Drug Report, United Nations, New York.

** باحث، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وتوزيع وتجارة واستخدام الأفيون والهيروين والكوكا والكوكايين وحشيشة القنب والمنشطات الأمفيتامينية. يتم إعداد هذا التقرير اعتمادًا على البيانات والتقديرات المجموعة والمقدمة من قبل الحكومات، ويستخدمه المكتب وهيئات دولية أخرى لمحاولة تحديد التوجهات والمستجدات التى تطرأ على تجارة واستهلاك المخدرات عالميًا.

يتألف تقرير المخدرات العالمى 2020 من ستة كتيبات منفصلة تقدم وفرة من المعلومات والتحليل لدعم المجتمع الدولى فى تنفيذ التوصيات العملية حول عدد من الالتزامات التى تعهدت بها الدول الأعضاء، لا سيما التوصيات الواردة فى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المنعقدة فى عام 2016.

يوفر الكتيب الأول ملخصًا للكتيبات الخمسة اللاحقة باستعراض النتائج الرئيسية التى توصلت إليها وتسليط الضوء على تبعاتها السياسية. ويركز الكتيب الثانى على الطلب على المخدرات ويتضمن استعراضًا عامًا بشأن معدلات تعاطى المخدرات واتجاهاتها بما فى ذلك الاضطرابات الناشئة عن تعاطى المخدرات وعواقبها الصحية. ويتناول الكتيب الثالث عرض المخدرات ويقدم أحدث التقديرات والاتجاهات المتعلقة بإنتاج المواد الأفيونية والكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية والقنب والاتجار فيها. فى حين يتطرق الكتيب الرابع إلى عدد من القضايا متعددة الجوانب، لا سيما الديناميات الكلية التى تقود توسع أسواق المخدرات وزيادة تعقيدها، ويصف بعض المخاوف سريعة التطور المتعلقة بالمخدرات: أحدث أزمة عالمية متعددة الأوجه للمواد الأفيونية والتغيرات السريعة فى السوق ، وسوق المؤثرات النفسية الجديدة واستخدام شبكة الإنترنت الخفية لعرض المخدرات والتطورات فى الولايات القضائية التى تتخذ تدابير تسمح باستخدام القنب لأغراض غير طبية. ويتناول الكتيب الخامس العلاقة

بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية واضطرابات تعاطى المخدرات، لا سيما على المستويات الكلية والمجتمعية والفردية، مع التركيز خاصة على المجموعات الفرعية من القضايا السياسية الأخرى المتعلقة بالمخدرات التى تشكل جميعًا جزءًا من النقاش الدولى القائم حول مشكلة المخدرات والتى يندر إيجاد أدلة متعمقة عليها، لاسيما الحصول على الأدوية الخاضعة للرقابة والتعاون الدولى فى المسائل المتعلقة بالمخدرات والتنمية البديلة فى مناطق زراعة المخدرات والعلاقة بين المخدرات والجريمة.

وسنعرض فيما يلى الكتيب الأول بوصفه يتضمن ملخصًا للكتيبات الخمسة اللاحقة.

الكتيب الأول: **خلاصة وافية**.. **تأثير جائحة كوفيد** 19 **والتبعات السياسية**

ويتضمن عددًا من النقاط تتمثل فى:

1- **آثار جائحة كوفيد** 19 **على أسواق المخدّرات**

أدت جائحة كوفيد 19 العالمية إلى إقحام العالم فى أزمة لم يسبق لها مثيل، وفيما يتعلق بأسواق المخدرات، فإن أثر الجائحة غير معروف ويصعب التنبؤ به، ولكنه قد يكون بعيد المدى. فمن الممكن أن يكون بعض المنتجين قد اضطروا إلى البحث عن طرق جديدة لتصنيع المخدرات لأن القيود المفروضة على التنقل تقيد الخناق على إمكانية حصولهم على السلائف والمواد الكيميائية الأساسية. وقد يضطر المهربون إلى إيجاد طرق وأساليب جديدة لأن القيود المفروضة على السفر تمنعهم من عبور الحدود. وربما تتغير أنماط تعاطى المخدرات وتوافرها وتتقيد قدرة الحكومات على التصدى لها. أيضا على المدى الطويل قد يؤدى التراجع الاقتصادى وتدابير الإغلاق المرتبطة به إلى تعطيل أسواق المخدرات، وسيؤد ى ارتفاع البطالة وانعدام الفرص إلى

زيادة احتمالية تورط الفقراء فى أنماط ضارة من تعاطى المخدرات والاتجاه إلى أنشطة غير مشروعة مرتبطة بالمخدرات سواء أكان لإنتاجها أو نقلها.

2- **التوسع و التعقيد**

أ- نمو السوق: **ويمكن النظر إليه من عدة زوايا**

تتمثل فى:

- تفسر أنماط النمو السكانى جزئيًا توسع السوق: فقد أخذ تعاطى المخدرات حول العالم فى الارتفاع من حيث نسبة سكان العالم الذين يتعاطون المخدرات. ففى عام 2009 قدر عدد المتعاطين بنسبة 4,8٪ من سكان العالم، وارتفعت هذه النسبة إلى 5,3٪ فى عام 2018. وعلى مدى العقدين الماضيين ازداد تعاطى المخدرات بمعدل أسرع بكثير فى البلدان النامية عنه فى البلدان المتقدمة ؛ حيث تقدر نسبته بنحو 7٪ فى البلدان المتقدمة وبنحو 28٪ فى البلدان النامية. ويعكس هذا جزئيًا الاختلافات فى النمو السكانى الإجمالى فى غضون الفترة نفسها.
- التوسع العمرانى هو أحد العوامل المحركة فى أسواق المخدرات الحالية والمستقبلية: حيث يرتفع معدل تعاطى المخدرات فى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية فى كل من البلدان المتقدمة والنامية، ويفسر الانتقال الجماعى للأشخاص من الريف إلى المدن جزئيًا الارتفاع العام فى معدل تعاطى المخدرات.
- ترتبط زيادة الثروة بارتفاع معدل تعاطى المخدرات، إلا أن الفئات الأفقر تعانى من العبء الأكبر للاضطرابات: تشير البيانات إلى وجود ارتباط بين الأنماط الضارة لتعاطى المخدرات واضطراباتها والدخل المنخفض. ومن المرجح أن تؤدى القيود الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 إلى تفاقم المخاطر التى تهدد الفئات السكانية الأكثر ضعفًا، لا سيما الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

- قد تؤدى جائحة كوفيد 19 إلى مزيد من التوسع فى أسواق المخدرات: فقد يلجأ المزارعون إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة إما لتراجع قدرة السلطات الحكومية عن السيطرة على الوضع وإما لتفاقم الأزمة الاقتصادية التى تضطر الأشخاص إلى اللجوء للأنشطة غير المشروعة.

ب- تزايد تعقيد أسواق المخدرات

ويظهر ذلك من خلال:

- استقرار ظهور مواد مخدرة غير خاضعة للمراقبة الدولية، حيث يتم العثور تقريبًا على 500 مؤثر نفسى جديد فى الأسواق الوطنية للدول الأعضاء كل عام ويكون أكثرها من المنشطات ، إلا أن المؤثرات الأفيونية آخذة فى الازدياد حيث ارتفعت النسبة من 2٪ عام 2014 إلى 9٪ عام 2018 من إجمالى المؤثرات النفسية الجديدة. كما أن الاستخدام غير الطبى للأدوية الصيدلانية قد شهد ارتفاعًا كبيرًا.
- قد يصبح تعاطى المؤثرات النفسية الجديدة راسخًا بين الفئات السكانية الأكثر ضعفًا، فالأدلة الواردة من أوروبا تشير إلى أن شبائ هالقنب الاصطناعية تمثل مشكلة كبيرة بين قطاعات المجتمع المهمشة مثل المشردين ونزلاء السجون.
- تجبر الضوابط المفروضة على السلائف الكيميائية (مثل الامفيتامين والميثامفيتامين) صانعى المخدرات على الابتكار و إيجاد بدائل تتسم بأنها أقل خضوعًا للرقابة ، بالإضافة إلى كونها مواد كيميائية مصممة للتحايل على الضوابط معروفة بلسم "السلائف المحورة".

ج- التغيرات السريعة فى السوق

- تحل المخدرات الاصطناعية محل المواد الأفيونية فى آسيا الوسطى والاتحاد الروسى، حيث انخفضت المواد الأفيونية بنسبة 80٪ فى الاتحاد الروسى بينما

وجد ارتفاع حاد فى المختبرات السرية التى تعمل فى صناعة المخدرات بنسبة 70٪ خلال ثلاث سنوات.

- تشهد سوق الميثامفيتامين نموًا فى أفغانستان والعراق، حيث أكدت الدراسات أهمية وانتشار الميثامفيتامين فى العراق منذ عام 2012 بوصفه مخدرًا رئيسيًا مثيرًا للقلق، كما أشارت ضبطيات الميثامفيتامين فى أفغانستان إلى حدوث طفرة هائلة وأن الإنتاج فى هذا البلد يرتفع بسرعة.

د- التغيرات السياسية والاتجاهات المتغيرة

- معدل تعاطى القنب آخذ فى الازدياد فى معظم الولايات القضائية التى يقنن فيها الاستخدام غير الطبى: تسمح كندا و أوروجواى و 11 ولاية قضائية فى الولايات المتحدة بصناعة منتجات القنب وبيعها للاستخدام غير الطبى، وقد ارتفع معدل تعاطى القنب فى معظم هذه الولايات منذ تقنينه، فقد تضاعف معدل التعاطى فى أوروغواى فى الشهر الماضى، كما تشير البيانات الواردة من كندا إلى أن الزيادة فى معدل التعاطى تتزامن مع توسع الأسواق المشروعة فى الفترة بين 2018 إلى 2019.
- هل التقنين هو السبب وراء الركود العالمى فى ضبطيات عشبة القنب؟، يشير نمط الضبطيات إلى أن السياسات التى كانت تهدف إلى تحرير أسواق القنب أدت دورًا رئيسيًا فى هذا الانخفاض، والذى وصل إلى أدنى مستوياته خلال عقدين فى عام 2018.
- يبدو أن تقنين المؤثرات النفسية الجديدة له تأثير احتوائى، فقد أظهرت بعض البلدان التى لديها نظم رقابية مستويات مختلفة لمعدل انتشار تعاطى المؤثرات النفسية الجديدة، وفى بلدان مختلفة، انخفض معدل الانتشار بعد اعتماد التشريع الوطنى.

هـ- تتسبب أسواق المخدرات المشروعة وغير المشروعة فى إلحاق الضرر بالفئات المحرومة

- غالبًا ما تكون الأفيونات الصيدلانية لمعالجة الألم والرعاية الملطفة متوفرة فى البلدان ذات الدخل المرتفع: فى عام 2018، كان أكثر من 90٪ من جميع الأفيونات الصيدلانية متوفرة للاستهلاك الطبى فى البلدان ذات الدخل المرتفع، فكان حوالى 50٪ فى أمريكا الشمالية و40٪ فى أوروبا و2٪ فى أوقيانوسيا، وتم تلك البلدان حوالى 12٪ من سكان العالم، بينما يقدر استهلاك البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التى تضم 88٪ من سكان العالم بأقل من 10٪ من الأفيونات الصيدلانية.
- يتعرض الأشخاص الأكثر فقرًا لمخاطر أكبر للإصابة باضطرابات تعاطى المخدرات: حوالى 35,6 مليون شخص عانى من الاضطرابات الناشئة عن تعاطى المخدرات فى عام 2018، وقد يرجع ذلك إلى الفقر والتهميش والتعليم المحدود.
- العلاقة بين المخدرات والعنف معقدة ومتعددة الأوجه ؛ ففى حين أن تعاطى المخدرات قد يسهم فى الجريمة، فإن هذه العلاقة يمكن تفسيرها جزئيًا من خلال عوامل وسيطة كالحرمان الاجتماعى والاقتصادى والظروف الأسرية وتأثير الأقران.

2- **أحدث الاتجاهات**

أ- تعاطى المخدرات

- القنب هو أكثر المواد المخدرة تعاطيًا، والمؤثرات الأفيونية هى الأكثر ضررًا: يقدر عدد الأشخاص الذين تعاطوا القنب فى عام 2018 بنحو 192 مليونًا. وبالمقارنة، تعاطى 58 مليون شخص المؤثرات الأفيونية فى عام 2018. ولكن

هذا العدد المنخفض يتناقض مع الضرر المرتبط بالمؤثرات الأفيونية. وتمثل هذه المجموعة من المواد المخدرة 66٪ من حالات الوفاة.

- يؤدى الاستخدام غير الطبى للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية إلى زيادة أزمات الصحة العامة: يؤدى الترامادول إلى زيادة أزمة المؤثرات الأفيونية فى غرب ووسط إفريقيا، حيث يتلقى عدد متزايد من متعاطى الترامادول العلاج فى المنطقة، كما زادت كميات الترامادول المضبوطة لتصل إلى ذروة تجاوزت 125 طنًا تم اعتراضها عالميًا. فى حين يؤدى الفينتانيل إلى زيادة الأزمة فى أمريكا الشمالية، حيث كان له دور فى ثلث ى الوفيات الناجمة عن تعاطى جرعات مفرطة فى الولايات المتحدة.
- تعاطى المنشطات آخذ فى الازدياد (بشكل خاص الكوكايين والميثامفيتامين): تعاطى حوالى 19 مليون شخصٍ الكوكايين فى عام 2018، وتعاطى 27 مليون شخص الأمفيتامينات فى العام نفسه، وكان الميثامفيتامينات أكثر المنشطات الأمفيتامينية تعاطيًا فى جنوب شرق آسيا.
- تؤدى جائحة كوفيد 19 إلى زيادة المخاطر التى يتعرض لها الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن: يقدر عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن فى عام 2018 بحوالى 11,3 مليون شخص، وه ى ممارسة تمثل حوالى 10٪ من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فى جميع أنحاء العالم، ويمكن أن يؤدى نقص المؤثرات الأفيونية الناتج عن القيود التى فرضتها الجائحة إلى استبدال المتعاطين مواد مخدرة متاحة بالمؤثرات الأفيونية، أو خلطها بمخدرات اصطناعية. وقد تظهر أنماط تعاطى أكثر ضررًا بتحول المتعاطين للحقن. وبالإضافة إلى كونهم أكثر عرضة للإصابة بفيروس كوفيد 19

ومضاعفاته نتيجة لضعف جهاز المناعة، من المرجح أيضًا أن يواجهوا مشكلات فى الحصول على العلاج والخدمات الأخرى من مقدمى الرعاية الصحية.

- قد تؤدى التدابير المتخذة لمنع انتشار جائحة كوفيد 19 إلى انخفاض فى تعاطى بعض المخدرات، وقد أبلغ بالفعل عن نقص فى عرض المخدرات فى بعض البلدان مما أدى إلى زيادة الأسعار.

ب- سلاسل العرض

- لا يزال عرض المخدرات النباتية عند مستوى مرتفع على الرغم من حدوث بعض الانخفاضات، فقد تقلصت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون فى عام 2019 إلا أنها لا تزال أعلى بكثير مما كانت عليه منذ عقد من الزمن، كذلك الحال على الرغم من حدوث انخفاض طفيف فى زراعة شجيرة الكوكا فإن صناعة الكوكايين قد وصلت إلى ارتفاع غير مسبوق.
- تظهر أسواق المنشطات الامفيتامينية علامات توسع مستمر ، حيث سجلت رقما قياسيا جديدًا يناهز 228 طنًا عام 2018، وتوجد دلائل على وجود توسع ملحوظ فى الاتجار بالمخدرات فى أسواقها دون الإقليمية فى أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا.
- يظهر التجار مرونة بتغيير الدروب وممارسات الإنتاج، فعلى سبيل المثال، كانت صناعة الميثامفيتامين عادة تتم فى مختبرات صغيرة فى الولايات المتحدة لتزويد السوق المحلية، ولكن يبدو الآن أن هذا النوع من الإنتاج يتضاءل أمام المختبرات ذات الحجم الصناعى فى المكسيك.
- عانى عرض المخدرات على شبكة الإنترنت الخفية من اضطرابات هائلة، فقد أغلقت العديد من أسواق شبكة الإنترنت منذ منتصف عام 2017 نتيجة لإجراءات إنفاذ القانون، وعلى الرغم من ذلك، شهد عام 2020 زيادة فى عدد

الأشخاص الذين يشترون المخدرات عبر الإنترنت كما تزايدت أنشطة الاتجار أثناء فرض القيود المتعلقة بجائحة كوفيد 19.

ج- لا يزال التصدى لمشكلة المخدرات قاصراً

- توضح البيانات الأولى حول تغطية العلاج من تعاطى المخدرات (هدف التنمية المستدامة رقم 1-3-5) انخفاض معدل تقديم خدمات العلاج فى العديد من البلدان. ففـى الفترة من 2015-2018 زادت نسبة من يتلقون العلاج من اضطراب تعاطى المخدرات من أقل من 1٪ إلى 86٪. وربما أدت تدابير الإغلاق أثناء جائحة كورونا إلى تقليل فرص حصول الكثيرين على العلاج من تعاطى المخدرات.
- فهم قاصر لتأثير مشاريع التنمية البديلة: يمكن أن تساعد تدخلات التنمية البديلة المصممة تصميمًا جيدًا على التصدى لزراعة المحاصيل غير المشروعة، فقد أدت التدخلات فى النهاية إلى تخفيض مستدام للزراعة فى المناطق المستهدفة من خلال التنمية الريفية المتكاملة، وعلى الرغم من ذلك يوجد قليل من الأدلة مستمدة من تقييمات الأثر القوية لتقييم فعالية مشاريع التنمية البديلة.
- الميزانيات والاتفاق على مكافحة المخدرات فى انخفاض طويل الأجل: انخفضت الالتزامات المتعلقة بمكافحة المخدرات من 3٪ من إجمالى المساعدة الإنمائية التى تعهدت بها الحكومات فى عام 2000 إلى 0,02٪ فى عام 2017، كما انخفض حجم الأموال المنفقة على مكافحة المخدرات من 1,9٪ فى عام 2003 إلى 0,04٪ فى عام 2017.
- مشاركة بلدان أقل فى عمليات المخدرات المشتركة: يبدو أن مشاركة جهات إنفاذ القانون فى عمليات المخدرات المشتركة بين عام ة 2010 و 2018 قد تراجعت من 68 بلدًا إلى 57 بلدًا، وقد يرجع ذلك إلى مشكلات الميزانية التى طرأت عقب

الأزمة المالية لعام 2008 بالإضافة إلى وجود صعوبات أخرى فى مجال التعاون الدولى.

- لا يزال القنب المخدر الرئيس ى الذى يتعامل معه نظام العدالة الجنائية، حيث يمثل أكثر من نصف قضايا جرائم قانون مكافحة المخدرات استنادًا إلى التقارير الواردة من إجمالى 69 بلدًا خلال الفترة من 2014 إلى 2018. كما جا ءت المنشطات الأمفيتامينية فى المرتبة الثانية (19٪ من القضايا) يليها الكوكايين (11٪) والمؤثرات الأفيونية (7٪)، وكان حوالى 90٪ من المشتبه بهم رجالًا.

3- **تأثير جائحة كوفيد** 19

جائحة كوفيد 19 وسلسلة عرض المخدرات: انطلاقًا من الإنتاج والاتجار وصولًا إلى التعاطى

يعتمد الاتجار فى المخدرات إلى حد كبير على التجارة المشروعة للتمويه على أنشطته وعلى قدرة الأفراد على توزيع المخدرات للمتعاطين. ومن ثم فإن التدابير التى نفذتها الحكومات لمجابهة جائحة كوفيد 19 أثرت حتمًا على جميع جوانب أسواق المخدرات غير المشروعة. بدءًا من إنتاج المخدرات والاتجار بها وصولًا إلى تعاطيها.

أ- كان للتدابير المتخذة لمنع انتشار جائحة كورونا تأثيرٌ مختلطٌ على سلسلة عرض المخدرات

إن تأثير التدابير المتخذة للتصدى لجائحة كوفيد 19 كان أكثر تجانسًا فى أخر مرحلة من سلسلة عرض المخدرات فى أسواق المقصد، فقد أبلغت العديد من البلدان عن نقص عام فى أنواع متعددة من المخدرات على مستوى البيع بالتجزئة، فضلًا عن حدوث زيادات فى جميع الأسعار وانخفاض فى النقاوة ، وتحويل متعاط ى المخدرات من مخدر لمخدر آخر نتيجة لذلك ، وزيادة الحصول على العلاج من تعاطى

المخدرات، وعلى الرغم من ذلك أبلغت بعض بلدان الشرق الأوسط التى لم تكن فيها التدابير صارمة جدا عن اضطرابات أقل.

وتفيد التقارير بأن التأثير الواقع على عرض المخدرات بالجملة أكثر تباينًا، ويتفاوت حسب المخدر المحدد والبلد، فتعرضت بعض البلدان مثل إيطاليا والنيجر وبلدان فى آسيا الوسطى إلى انخفاض حاد فى ضبطيات المخدرات، ومن جهة أخرى أبلغت بلدان أخرى منها جمهورية إيران الإسلامية والمغرب عن ضبطيات مخدرات كبيرة مما يشير إلى استمرار الاتجار فى المخدرات على نطاق واسع.

2- **إنتاج المخدرات**

- **من الممكن أن تؤدى القيود الناتجة عن الإغلاق إلى إعاقة إنتاج المواد الأفيونية وبيعها فى البلدان المنتجة الرئيسية:** فى أفغانستان لوحظ وجود نقص فى العمال المسئولين عن حصاد الخشخاش، ويعزى ذلك إلى إغلاق أحد المعابر الحدودية مع باكستان، إلا أن هذا النقص تم التغلب عليه من خلال مشاركة النساء الذين ينتمون لأسر تزرع الخشخاش ، وكذلك الأشخاص الذين خسروا وظائفهم بسبب أزمة كورونا. أيضًا قد يؤدى تراجع التجارة الدولية إلى حدوث نقص فى انهيدريد الخل وهو أحد السلائف الحيوية فى صناعة الهيروين ولا ينتج فى أفغانستان، مما يؤدى إلى انخفاض صناعة الهيروين أو إخراجه من البلد. وفى ميانمار، توجد مؤشرات عن وجود نقص فى المشترين للأفيون ، وقد يرجع ذلك إلى القيود ذات الصلة المفروضة على التنقل. ولا توجد مؤشرات حتى الآن عن تأثير جائحة كوفيد 19 على إنتاج الأفيون فى المكسيك.
- **عرقلة التدابير المتخذة حيال إنتاج الكوكايين على المدى القصير ولكن من المرجح ظهوره مجددًا فى حالة حدوث أزمة اقتصادية:** تشير التقارير الواردة من كولومبيا إلى ازدياد ضغط إنفاذ القانون خلال الجائحة وإلى استمرار حملة اجتثاث

شجرة الكوكا على النحو المخطط له، بالإضافة إلى العجز الحادث فى الغازولين والذى يمثل أحد العناصر الرئيسية فى صناعة الكوكايين. غير أن الأزمة الاقتصادية التى تلوح فى الأفق قد تدفع المزيد من المزارعين إلى زيادة زراعة الكوكا أو مباشرتها فى جميع البلدان الرئيسية المنتجة للكوكايين.

- **يحد انخفاض التجارة من توافر سلائف المخدرات الاصطناعية فى بعض المناطق:** إن الإنتاج غير المشروع للمخدرات الاصطناعية باستخدام السلائف المستوردة من مناطق أخرى سيشهد تأثرًا، فتشير التقارير إلى أن انخفاض التجارة القادمة من شرق آسيا أدى إلى الحد من عرض السلائف الكيميائية فى المكسيك، حيث يبدو أنه تسبب فى تعطيل صناعة الميثامفيتامين والفينتانيل، وكذلك الحال فى كل من لبنان وسوريا والتشيك. أما فى حال توريد السلائف الكيميائية من داخل المنطقة فإن إنتاج المخدرات يتأثر تأثرًا طفيفًا.

ب- تهريب المخدرات

- **من المرجح أن تؤدى القيود المفروضة على السفر الجو ى إلى تعطيل تهريب المخدرات عن طريق الجو:** نظرًا للقيود المفروضة عالميًا على السفر الجوى، فإن أكبر تأثير على تهريب المخدرات يمكن توقعه فى البلدان التى تهرب فيها المخدرات عن طريق الجو، ومن المرجح أن يكون لها تأثير كبير على تهريب المخدرات الاصطناعية لاسيما الميثامفيتامين إلى البلاد الواقعة فى جنوب شرق آسيا مثل اليابان وكوريا وكذلك استراليا.
- **دلائل على زيادة استخدام الدروب البحرية لتهريب الهروين إلى أوروبا:** تشير التقارير إلى أن التدابير المتخذة للتصد ى لجائحة كوفيد 19 ربما تكون قد أدت إلى زيادة مخاطرة الاعتراض عند تهريب المخدر عن طريق البر. وقد كانت الضبطيات الأخيرة فى إيران عائدة إلى تلك التدابير. ويمكن تفسير الارتفاع

الأخير فى ضبطيات الهيروين فى المحيط الهندى على أنه إشارة إلى وجود زيادة فى استخدام الدروب البحرية لتهريب الهروين إلى أوروبا.

- **يبدو أن التدابير الحدودية تعرقل الاتجار فى المواد الأفيونية:** تشير التقارير الواردة من الأمريكتين إلى زيادة الرقابة على الحدود، مما يجعل تهريب الهيروين من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر صعوبة عما كان قبل ظهور الجائحة.
- **استمرار تهريب شحنات كبيرة من الكوكايين ولكن بطرق بديلة:** توجد مؤشرات تفيد بأن انخفاض حركة النقل الجو ى إلى أوروبا نتيجة تدابير التصدى للجائحة ربما تكون قد أدت بالفعل إلى زيادة فى شحنات الكوكايين عن طريق الشحن البحرى من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، وكذلك الحال فى التقارير الواردة من كولومبيا.
- **لم تؤثر مؤشرات انخفاض تدفق الكوكايين بعد على الضبطيات فى أسواق المقصد:** لا يزال الكوكايين يضبط بكميات كبيرة فى أوروبا وأمريكا اللاتينية، ومع ذلك فهناك مؤشرات على انخفاض تدفق الكوكايين من بلدان المصدر إلى بلدان المقصد. ففى بيرو، تم الإبلاغ عن انخفاض أسعار الكوكايين ووجود صعوبات فى تهريبه إلى الخارج.
- **من المرجح أن تؤدى التدابير المتخذة للتصد ى لكوفيد 19 إلى تخزين المخدرات:** من المرجح أن تبدأ الجهات الفاعلة على طول سلاسل عرض المخدرات فى تخزين المخدرات كرد فعل على انخفاض فرص متجر ى المخدرات فى توزيعها فى الأسواق المحلية بسبب تدابير الإغلاق. وقد تؤدى زيادة المخزونات إلى وجود فائض فى عرض المخدرات فور رفع القيود، مما يؤدى إلى

زيادة توافر المخدرات منخفضة التكاليف وعالية النقاوة وإلى زيادة خطر تعاطى جرعات زائدة من المخدرات.

- **مؤشرات على أن الإغلاق يؤدى إلى زيادة الطلب على القنب:** تشير ضبطيات القنب المستمرة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن تهريب القنب إلى أوروبا لا يتعطل بسبب القيود المتعلقة بالجائحة. وتوجد مؤشرات إلى أن تدابير الإغلاق فى أوروبا تؤدى إلى زيادة الطلب على القنب مما يؤدى إلى تكثيف أنشطة تهريبه فى المستقبل.
- **يوحى الطابع المحلى للقنب بأن الاتجار سيظل غير متأثر:** قد لا يتأثر القنب بالطريقة نفسها التى يتأثر بها الهيروين والكوكايين نظراً لأن إنتاج القنب غالبا ما يكون بالقرب من أسواق المتعاطين.
- **يبدو أن قيود الإغلاق أدت إلى زيادة مبيعات القنب عبر شبكة الإنترنت الخفية:** توجد مؤشرات إلى أن النشاط فى ثلاثة أسواق للمخدرات على شبكة الإنترنت الأوروبية قد زاد خلال الربع الأول من 2020، وكان هذا غالبًا بسبب مبيعات القنب التى زادت عمليات شراءها بالتجزئة بوضوح، فى حين يبدو أن عمليات شراء الكميات الكبيرة قد انخفضت.
- **قد يصب إنفاذ التدابير المتخذة للتصدى لجائحة كوفيد 19 دون قصد فى مصلحة متجرى المخدرات:** قد تتأثر استجابة الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار فى المخدرات أيضًا بسبب أزمة الجائحة، ففى البلدان ذات القدرة المحدودة على إنفاذ القانون، قد يؤدى إنفاذ التدابير لمكافحة انتشار جائحة كوفيد 19 إلى صرف الموارد بعيدًا عن جهود مكافحة المخدرات، مما يجعل الاتجار فى المخدرات وإنتاجها أقل خطورة ويوفر بيئة مواتية للأنشطة غير المشروعة.

ج- تعاطى المخدرات

- **أبلغ عن وجود نقص فى المخدرات ، وقد يكون لهذا النقص عواقب صحية سلبية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطى المخدرات:** يمكن أن يرافق نقص عرض المخدرات انخفاضًا إجماليًا فى التعاطى، ولكن قد يؤدى أيضًا إلى تعاطى الأشخاص للمواد المخدرة الضارة المنتجة محليًا، فقد حذرت بعض البلدان فى أوروبا من أن متعاطى الهيروين قد يتحولون إلى المواد المخدرة مثل الفينتانيل ومشتقاته، كما أبلغ عن زيادة تعاطى المنتجات الصيدلانية مثل البنزوديازيبينات والبوبرينوفين وتضاعف سعرها. وتشمل الأنماط الضارة الناتجة عن نقص المخدرات زيادة التعاطى عن طريق الحقن ومشاركة معدات الحقن التى تحمل خطر انتشار الأمراض المنقولة بالدم مثل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائى من النوع ج ، فضلًا عن فيروس كوفيد 19. وأبلغت بعض البلدان عن أن أنشطة المنظمات التى تقدم الدعم لمتعاطى المخدرات قد تأثرت بشدة ونتج عن ذلك زيادة بعض البلدان من الخدمات الميسرة وقللت من العوائق التى تحول دون الحصول على الأدوية البديلة للمواد الأفيونية من الصيدليات، بينما أبلغت بلدان أخرى عن صعوبات فى الحفاظ على الخدمات لمتعاطى المخدرات.
- **يمكن أن تؤدى اضطرابات تعاطى المخدرات والتعاطى المنتظم للمخدرات إلى مضاعفات ووفيات إذا أصيب المتعاطون بفيروس كوفيد 19:** يكون متعاطو المخدرات المنتظم عرضة بصفة خاصة للأمراض المزمنة التى قد تؤدى لنتائج سيئة إذا أصيبوا بفيروس كوفيد 19. فمتعاطو المواد الأفيونية عرضة للإصابة بمرض انسداد الرئتين المزمن فى حين أن متعاطى المنشطات معرضون لالتهاب أنسجة الرئة وتلفها، بالإضافة إلى مخاطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية وضعف الجهاز المناعى.

- **يمكن أن تغير الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 من تعاطى المخدرات إلى الأسوأ:** قد تؤثر الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة على الأشخاص الذين يعانون من الحرمان الاجتماع ى والاقتصادى، وتؤدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يضطرون إلى مزاولة أنشطة غير مشروعة مرتبطة بالمخدرات (الإنتاج أو النقل) لكسب قوت يومهم.

د- التبعات السياسية

- **معالجة مشكلة المخدرات العالمية تتطلب تنفيذ سياسة متعلقة بالمخدرات بالتوازى مع تنفيذ خطط أوسع بشأن التنمية المستدامة والأمن وحقوق الإنسان:** تبرز استنتاجات هذه النسخة من تقرير المخدرات العالمى الترابط بين مشكلة المخدرات والتنمية المستدامة والأمن واحترام حقوق الإنسان. ويعزى التوسع المتواصل فى أسواق المخدرات إلى عدة عوامل مثل التوسع الحضر ى والتغيرات السكانية بما فى ذلك تزايد عدد الشباب، والحرمان الاجتماع ى الاقتصادى، وكلها مرتبطة بالسياق الإنمائى الأوسع للأمم. ويتطلب كسر حلقة المخدرات والتهميش وضعف الآفاق الاجتماعية والاقتصادية وضع برامج تربط بين التخلات المتصلة بالمخدرات –كالوقاية والعلاج الفعالين والقائم ين على العلم والسياسات والبرامج التى تقى الأفراد والمجتمع المحلى من الانخراط فى الاتجار بالمخدرات و إنتاجها والجهود الإنمائية المبذولة من أجل تحسين الصحة العامة، وزيادة التنمية الاقتصادية وتعزيز الأمن العام، والحد من أوجه عدم المساوا ة الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن يؤدى الانكماش الاقتصادى الناجم عن جائحة كوفيد 19 إلى رفع مستويات إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها، ويمكن أن تساعد التوأمة بين البرامج المتصلة بالمخدرات والتدخلات الإنمائية التى تقوم بها الحكومات لاحتواء العواقب الاجتماعية والاقتصادية للأزمة على منع حدوث زيادة

أخرى فى تعاطى المخدرات المرتبط بآثار الجائحة. وينبغى لتدخلات التصدى لتعاطى المخدرات أن تتسم بالشمولية وتحترم الحقوق الأساسية لكل فرد. ومفتاح ضمان المساواة فى الحصول على تلك الخدمات يكمن فى إنهاء الوصم الذى لا يزال يؤثر على متعاطى المخدرات.

- **لزوم تعميم الوسائل المبرهن على فعاليتها فى الوقاية من تعاطى المخدرات وعلاج اضطرابات تعاطيها وتقديم الخدمات الرامية إلى الحد من الأضرار المرتبطة بالمخدرات فى الأوساط المجتمعية:**

إن علاج اضطرابات تعاطى المخدرات لا يساعد فقط على الحد من الاضطرابات المرتبطة بالمخدرات، بل يحسن أيضًا من صحة وتعافى الأشخاص الذين يعانون من تلك الاضطرابات، ويحد فى الوقت نفسه من الجرائم المتصلة بالمخدرات ويعزز السلامة العامة والنتائج الإيجابية للمجتمع المحلى. ولا يمكن تضييق الفجوة فى خدمات العلاج إلا من خلال الإرادة السياسية والاستثمار المال ى. ويمكن أن تساعد الالتزامات الوطنية باتخاذ التدابير التالية على الحد من تعاطى المخدرات وأثرها على الصحة العامة:

- ❖ توسيع نطاق التدخلات فى مجال منع تعاطى المخدرات ومنع الانحدار نحو الإصابة بالاضطرابات، التى تستهدف فئات سكانية محددة، والتشجيع على المشاركة الإيجابية للشباب وأسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية، و إنشاء أحياء مجتمعية شاملة وآمنة.
- ❖ توسيع نطاق التدخلات المبرهن على فعاليتها علميًا فى علاج اضطرابات تعاطى المخدرات، و إدماجها فى نظام خدمات الرعاية الصحية لكل بلد، وضمان إتاحتها للجميع و سهولة الوصول إليها من سكان المدن والريف، وإتاحتها باعتبارها بديلًا للعقوبة أو السجن، واستنادها إلى مبادئ حقوق

الإنسان والأخلاقيات. ويمكن تقديمها لسكان الريف من خلال خدمات متنقلة أو من خلال استخدام الإنترنت والاتصالات.

- ❖ توسيع نطاق توفير المجموعة الشاملة المؤلفة من تسعة تدخلات للوقاية والعلاج من التهاب الكبد الوبائ ى من النوع "ج" وفيروس الإيدز والأمراض الأخرى فى أوساط متعاط ى المخدرات بالحقن أو بوسائل أخرى، والتى تستند إلى مبادئ المساواة والشمول وتيسير الوصول والاستدامة، وتشمل حصول الجميع على الخدمات.
- ❖ توسيع نطاق التدخلات الوقائية من تناول الجرعات الزائدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤثرات الأفيونية، من خلال تعزيز الحصول على النالكسون وتدريب المستجيبين الأوائل المحتملين على إدارة حالات تناول الجرعات الزائدة، وبالطبع، فإن الوقاية من تناول الجرعات الزائدة يقلل العبء الثقيل لتعاطيها ويحد من حالات الوفاة المبكرة المنسوبة إليها.

- **لزوم معالجة التفاوت فى الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وفى درجة توافرها فى سياق إدارة الألم والرعاية الملطفة:**

يستدعى تزايد العبء على نظام الصحة العامة وضع سياسات تحقق توازنًا فعليًا على نحو يتيح توفير فرص الحصول على الأدوية اللازمة لإدارة الألم، مع تجنب إنشاء سوق للاستخدام غير الطب ى لها. ويمكن تحقيق هذا التوازن من خلال ما يلى:

- ❖ فرض ممارسات الاستخدام غير الطب ى للمؤثرات الأفيونية، بما فى ذلك استخدامها فى إدارة الألم غير السرطانى على المدى الطويل.
- ❖ منع القطاع الخاص من الإعلان والترويج بشراسة لأدوية تسكين الألم مما قد يدفع نحو ممارسات غير رشيدة فى صرفها واستخدامها.

- ❖ توسيع نطاق برامج التطوير المهنى المعنية بالأدوية الخاضعة للمراقبة.
- ❖ تنظيم الأسواق الموازية أو غير المشروعة للمؤثرات الأفيونية.
- ❖ وضع برامج وقاية توضح للفئات السكانية الأكثر تعرضًا للخطر الأضرار الناجمة عن الاستخدام غير الطبى للمنتجات الصيدلانية.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فلا تزال هناك حاجة للقيام بالمزيد لإزالة الحواجز التشريعية والإدارية والمالية والثقافية التى تحول دون حصول الكثيرين على أدوية تسكين الألم، وللتصدى لهذا التحدى يجب على البلدان إجراء تغييرات تشريعية وسياسية، وتدريب المهنيين العاملين فى الرعاية الصحية وزيادة عددهم وتحسين النظم الوطنية لإدارة الإمدادات.

- **لزوم تجنب تعميم شكل واحد من مبادرات التنمية البديلة إذا أريد لها أن تعزز سبل معيشة المزارعين وتخفض المساحات المزروعة بمحاصيل غير مشروعة:**

يتطلب بناء القدرة على مقاومة الانخراط فى زراعة المحاصيل غير المشروعة تنفيذ تدخلات تعزز من ناحية قدرة المزارعين غير المنخرطين فى ذلك على مواصلة الابتعاد عنها، وتعزز من ناحية ثانية قدرة المزارعين المنخرطين فى زراعة المحاصيل غير المشروعة على التحول من زراعة تلك المحاصيل إلى زراعة محاصيل مشروعة، ويمكن لبرامج التنمية البديلة أن تعنى بقدرة هؤلاء المزارعين على إدارة المخاطر والصدمات (من خلال تنويع الدخل، والحصول على الائتمان، وتكوين المدخرات، وتأمين الحماية الاجتماعية).

- **لزوم تلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة إذا أريد تخفيف حالة الضعف الشديد التى يعان ى منها المحتكون بنظام العدالة الجنائية بسبب جرائم متصلة بالمخدرات:**

يمثل الرجال الغالبية العظمى من المحكوم عليهم بجرائم تتعلق بالمخدرات، إلا أن النسبة الأكبر من النساء المحكوم عليهن يحكم عليهن بجرائم متصلة بالمخدرات. ولما كان نظام العدالة الجنائية مصممً ا فى الغالب للتعامل مع الذكور، فإنه كثيرًا ما يكون غير ملائم للتعامل مع الخلفيات الاجتماعية الخاصة بالمرأة. وللحد من حالة الضعف الشديد التى تعانى منها المرأة فى نظام العدالة، من المهم أن يقترن الحكم على الجرائم المتصلة بالمخدرات ببدائل للإدانة، أو العقوبة تراع ى الاعتبارات الجنسانية فى الحالات المناسبة، وأن يشمل توفير علاج لها من تعاطى المخدرات وغيره من الاضطرابات المصاحبة له. كما ينبغ ى الاعتراف باحتياجات المرأة فى روح الإدارة فى السجون التى تؤوى السجينات بحيث يُكيف أسلوب الإدارة والتقييم والتصنيف والبرامج المقدمة والرعاية الصحية وفقًا لذلك.

- **لزوم رصد سوق القنب عن كثب:**

هناك بعض الشواغل الناشئة عن تزايد انتشار منتجات القنب، وعن حقيقة أن منتجات القنب المتاحة حاليًا كثيرًا ما تكون أكثر ضررًا من عشبة القنب المتاحة منذ عقدين من الزمن. ويميل الخطاب العام حول القنب إلى المساواة بين الاستخدام غير الطبى لمنتجات القنب التى تحتو ى على مستويات عالية من التتراهيدروكانابيدول، والاستخدام الطب ى لمنتجات القنب مثل الدرونابينول والنابيكسيمولات التى تستخدم فى علاج و إدارة بعض الحالات الصحية، إلا أنه ينبغى عدم الخلط بين الكانابيديول، وهو قنب ليس له تأثير نفس ى ويروج له

بوصفه منتجًا للصحة والعافية، والتتراهيدروكانابيدنول وهو قنب له تأثير نفس ى. وسيكون من المفيد مناقشة السياسات لهذه المسألة بمزيد من الوضوح.

- **لزوم تعزيز فهم التعاون الدولى للتصدى للطابع عبر الوطنى لمشكلة المخدرات:**

لا يقتصر تأثير مشكلة المخدرات على بلد واحد، بل يشمل معظم البلدان بطريقة متشابكة، وتدابير التصدى لمشكلة المخدرات على الصعيد الوطن ى ضرورية ولكنها غير كافية فى حد ذاتها، وتبقى عملية التصدى للاتجار بالمخدرات مسئولية دولية. وقد برز التعاون الدولى باعتباره أحد النهج الرئيسية فى التصدى للطابع عبر الوطن ى لمشكلة المخدرات، وهو يمثل الاستراتيجية الأساسية للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات، والالتزامات الدولية التى تلتها، وتتجسد روح التعاون الدولى فى تحسين تنسيق السياسات والإجراءات لمساعدة البلدان ذات الموارد والقدرات المحدودة فى تنفيذ التدخلات اللازمة. ويمكن للتعاون الدولى أن يتخذ أشكالًا عديدة، منها إنشاء أطر وآليات تعاون حكوم ى دولى، ووضع معايير ومبادئ توجيهية تشجع أفضل الممارسات فى مجال خفض الطلب على المخدرات، وخفض عرض المخدرات، ومبادرات بناء القدرات، من أجل تعزيز قدرة البلدان على التصدى لمشكلة المخدرات.

- **لزوم إجراء مزيد من البحوث لتحسين فهم تعقيدات أسواق المخدرات، بما فى ذلك ما يتعلق بأثر جائحة كوفيد19:**

يلاحظ أن كثيرً ا من الأدوات الحالية لرصد الم سرائل المتعلقة بالمخدرات على الصعيدين الوطنى والدولى بدأت تتقادم ، فه ى لم تكن مصممة لاستيعاب التعقد الجديد فى سوق المخدرات العالمية. ومن شأن تحسين نوعية ونطاق تغطية البيانات المتعلقة بمؤشرات تعاطى المخدرات وعواقبه الصحية أن يعزز التحليلات والأدلة المدرجة فى الطبعات المقبلة من التقرير العالمى للمخدرات، وأن يوجه

على نحو أفضل المناقشات العالمية بشأن السياسات المعنية، ويتطلب ذلك تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الدولية والإقليمية على جميع البيانات والإبلاغ عنها وإجراء البحوث. وهناك العديد من مج الات البحث التى من شأنها أن تعزز الفهم العالمى لمختلف جوانب مشكلة المخدرات، بما فى ذلك ما يلى:

- ❖ وضع وتنفيذ أساليب مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لتقدير تعاطى المخدرات، واضطرابات تعاطيها، والعواقب الصحية لتعاطيها، ونطاق التغطية العلاجية.
- ❖ التعمق فى فهم سلوكيات متعاط ى المخدرات غير المشروعة، الذى من شأنه أن يدعم تصميم التدخلات التى تلب ى احتياجات الحالات والفئات السكانية المحددة دون أن تتطلب بالضرورة موارد بشرية ومالية ضخمة.
- ❖ استخدام إطار أهداف التنمية المستدامة فى دعم رصد برامج التنمية البديلة. إذ يمكن لذلك الإطار أن يساعد فى تحديد الثغرات التى يلزم إيلاؤها الأولوية فى مشاريع أو برامج التنمية البديلة.
- ❖ توسيع نطاق البحوث المتعلقة بأوجه عدم المساوا ة الاجتماعية والاقتصادية وتعاطى المخدرات واضطرابات تعاطيها فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وثمة حاجة أيضًا إلى الاعتر اف بوجود سلسلة من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن اضطرابات تعاطى المخدرات على مستوى السكان وإجراء البحوث بشأنها.
- ❖ توسيع نطاق البحوث فى الولايات القضائية التى تزرع فيها المخدرات لتشمل رصد جوانب أبعد من مجرد نطاق زراعة المحاصيل غير المشروعة واتجاهتها، والتوصل إلى فهم متكامل لديناميات السوق وعوامل التنمية البديلة.

- وضع نظم رصد قابلة للمقارنا وشاملة فى الولايات القضائية التى تبيح تشريعاتها استخدام القنب غير الطبى، فمن شأن توافر معلومات أكثر انتظاما واتساقًا عن مختلف منتجات القنب ومفعولها وآثارها أن يدعم واضع ى السياسات فى تقييم أثر تلك التشريعات على الصحة العامة.
- تحسين عملية جمع المؤشرات والإبلاغ التى تصف ديناميات أسواق المخدرات مثل أسعار المخدرات ودرجة تفاوتها وأنماط تعاطيها وغير ذلك من المؤشرات التى تساعد على فهم أساليب عمل جماعات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات ودروب الاتجار التى يستخدمونها.
- وضع تقييمات متعددة الأساليب للاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية للمخدرات، تشمل معلومات عن دروب الاتجار، وجماعات الجريمة المنظمة، وأساليب العمل على الصعيدين دون الإقليمى والمحلى فى مناطق مستهدفة.

وتشير الأدلة إلى أن جائحة كوفيد 19 والتدابير المتخذة لاحتوائها تؤثر على سلسلة إمدادات المخدرات، الممتدة من الإنتاج والاتجار إلى الاستهلاك، بدرجات متفاوتة. ويكتسب رصد هذا التأثير عن كثب أهمية قصوى فى تقييم ما إذا كانت هذه التغيرات مؤقتة أم أن أسواق المخدرات ستشهد تحولًا دائمًا. وثمة حاجة أيضًا إلى المزيد من المعلومات من أجل تحسين فهم مدى تأثر المنظمات الإرهابية التى تستفيد ماليًا من تيسير الاتجار بالمخدرات وبغيرها من السلع غير المشروعة، بالنتائج التى تتركها جائحة كوفيد 19 على إنتاج المخدرات والاتجار بها.